Samedi 15 Janvier 2022 no2 1ère année
السبت 15 كانون الثاني 2022 العدد الثاني السنة الأولى

القوس

www.alqaous.com

12 صفحة

نشرة أسبوعية مخصّصة للعدل والإنصاف

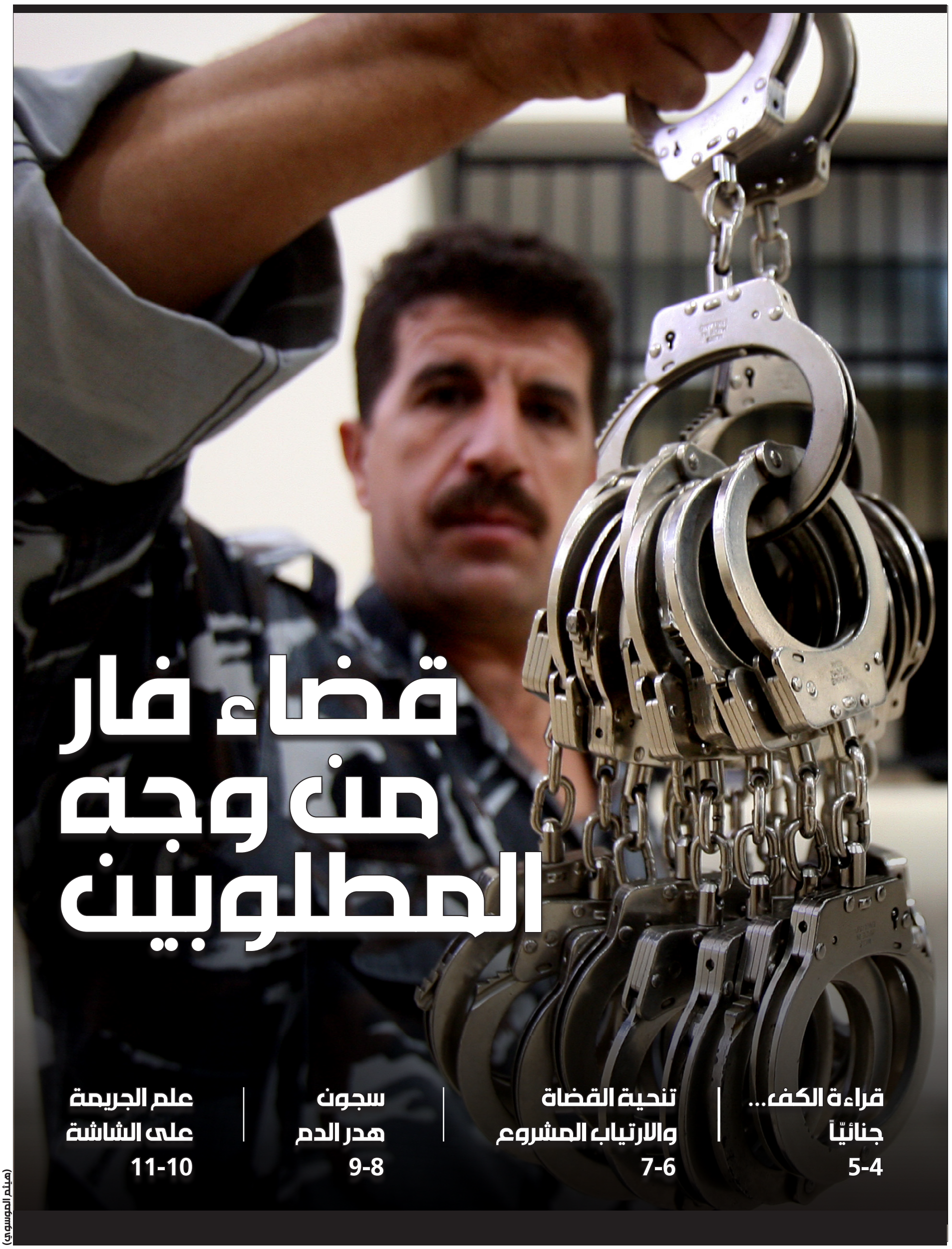

قضاء فار من وجه المطلوبين

قراءة الكف... جنائيّاً 5-4
تنحية القضاة والارتياب المشروع 7-6
سجون هدر الدم 9-8
علم الجريمة على الشاشة 11-10

(هيثم الموسوي)

في الواجهة

ماذا لو قرّر الجيش وقوى الامن توقيف جميع المطلوبين؟ اين يحتجزهم، وكيف يحرسهم، ويوفّر مياه الشرب والطعام والخدمات الصحية، فيما يعاني الجيش ومؤسسات الضابطة العدلية من صعوبات تامين حاجاتهم الاساسية في ظل الازمة الاقتصادية الخانقة؟ السجون والنظارات وسائر اماكن التوقيف في حالة يُرثى لها، حيث يزيد عدد السجناء عن 8000 يتوزعون على 24 سجناً ونظارة يفترض الا تزيد قدرتها الاستيعابيّة عن 4000 سجين وموقوف، في حال مراعاة المعايير الدولية. اما الدوائر القضائية والنيابات العامة والمحاكم فتعاني من تراكم الملفات في ظل غياب المكننة ونقص اعداد القضاة والنواب العامين والموظفين، مع غياب الرقابة على عملهم، وترهل قصور العدل والمحاكم والمكاتب والاقلام. ما زاد الطين بلّة انتشار جائحة كورونا، ما ادى إلى تاخير البت في ملفات عديدة، وزيادة الضغط على الجسم القضائي

مذكرات (بلا) توقيف
قضاء فارّ من وجه المطلوبين

(ارشيف ـ مروان طحطح)

■ احمد مدلج

اتصل بالضابطة العدلية لتوضيح الخطأ لأنّه كان قد سدّد قيمة الضبط قبل صدور الحكم، إلا أنّ الرجل الخمسيني لم يجد أذاناً صاغية، فقرّر عدم تسديد قيمة المخالفة من جديد، وعدم الحضور أمام الضابطة العدلية والبقاء في قريته العين البقاعية.

هذا أيضاً ما حصل مع ابن حورتعلا، جعفر (اسم مستعار) الذي صدرت بحقّه مذكرة توقيف عام 2018 بعد الاشتباه فيه بتجارة المخدرات. يدّعي الشاب الثلاثيني أن لا علاقة له بتجارة المخدرات، فالأمر محض تشابه أسماء، مع فرد آخر من عائلته. لا يخفي جعفر غضبه من كونه مطلوباً بريئاً، خصوصاً أنّ قريبه يحظى بدعم سياسي. وبسبب غياب «الواسطة» قرر جعفر عدم الحضور الى المخفر وعدم الوشاية عن قريبه لتجنب المشكلات العائلية.

> لا يثق المطلوبون بالأجهزة الأمنية والقضائيّة، إذ يرون انّ الوصول إلى محاكمة عادلة وسريعة امر مستبعد

وتاقلم جاد (اسم مستعار)، الذي يقطن في الهرمل، مع واقع كونه مطلوباً بعد صدور مذكرة إحضار بحقه لعرضه مادة الهيروين والقنب الهندي (الحشيش) للبيع. عقوبة هذه الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من مليون إلى مئة مليون (مادة 125 معطوفة على مادة 13 قانون المخدرات). وبسؤاله عن سبب عمله في تجارة المخدرات، يشير الشاب إلى عدم وجود خيارات لكسب المال بعد أن ترك دراسته الجامعية بسبب تفاقم مشكلاته المادية وعدم قدرته على مساندة عائلته.

على عكس جاد، فوجئ يوسف (اسم مستعار) بعد عامين من تأجير أرضه الزراعية إلى أحد أبناء بلدته بوجود مذكرة توقيف بحقه بتهمة زراعة حشيشة الكيف، ما يعرّضه للعقوبة ذاتها وفق المادة القانونية السابقة. يدّعي الرجل الستيني البراءة بسبب عدم علمه بقيام المستأجر بزراعة الحشيشة في أرضه، إلّا أنّه رفض حضور الجلسة لغياب ثقته بالسلطة القضائية التي سوف تدينه وتحاكمه كونه صاحب الأرض، بحسب قوله.

البقاع: الدولة اللبنانية لا تعرف عدد مطلوبيها

بعد أن توجهت «القوس» إلى النيابة العامة ودائرة التحقيق والمحاكم العدلية والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في البقاع لمعرفة عدد المطلوبين لدى محافظة بعلبك والهرمل، كان الرد بعدم قدرتهم على تحديد أعداد المطلوبين ومذكرات التوقيف الصادرة بحقهم، بسبب غياب المكننة والأرشفة، إذ يتطلب تحديد أرقام المطلوبين مراجعة آلاف الملفات المكدسة في قصور العدل. يبقى تحديد هذا الرقم عبر تخمينه من أحزاب سياسية أو منظمات غير حكومية (حيث حُدّد الرقم بما يقارب 25 ألف مطلوب).

السجن يلاحق المطلوب

يعيش المطلوب، بصرف النظر عن براءته أم لا، في سجن حقيقي حتّى قبل تسليم نفسه ويبقى محروماً من ممارسة أبسط حقوقه. ليس تنقل بحرية متاحاً، ولا يمكن للمطلوبين إصدار بطاقات هوية أو جوازات سفر، أو التسجيل في الجامعات، أو توقيع أي عقد قانوني، بما فيها عقود الزواج وحصر الإرث. لا يثق المطلوبون بالأجهزة الأمنية والقضائيّة، إذ يرون أنّ الوصول إلى محاكمة عادلة وسريعة أمر مستبعد. وفي المقابل، يعاني الجسم القضائي من نقص في القضاة والعاملين والموظفين، علاوة على عملهم بطريقة أقرب إلى الاستنسابية في ظلّ غياب الرقابة. وما يعزّز قلة ثقة المطلوبين بالقضاء التدخلات السياسية في السلطة القضائية وفي عمل الضابطة العدلية، وفق ما يقول المحامي يوسف الجمّال.

نقل لنا قضاة عديدون غياب أبسط حاجاتهم، كانقطاع الكهرباء، وعدم تجهيز القصور النائية في فصل الشتاء، وحاجتهم إلى القرطاسية التي كانوا يشترونها من مالهم الخاص قبل الأزمة الاقتصاديّة. كما تحدّثوا عن مماطلة الأجهزة الأمنية في تسريع جلسات الاستجواب، فيما يعزّو العناصر هذا الأمر إلى قلة عديدهم وآلياتهم أو تعطّل بعضها، بالإضافة إلى سوء أحوال الطقس في المناطق البعيدة.

ليست الإجراءات القضائية وسوء إدارة السجون وحدهما ما يمنع المطلوبين من تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة بحقهم، لأنّ بعضهم ليس قادراً على تغطية تكاليف المحاكمة، إذ إنّ المعونة القضائية التي يطلبها المدعي أو المدعى عليه عند عدم تمكنه من دفع رسوم ونفقات المحاكمة (مادة 425 من قانون أصول المحاكمات المدنية) غير متوفرة نظراً لإفلاس الدولة اللبنانية العاجزة عن تامين المعونة لجميع الخصوم في الدعاوى.

كلّ ذلك يبطئ إجراءات المحاكمة ويُدخل آلاف المطلوبين في نفق مجهول، بحسب المحامي عباس صفا، ليكون العفو العام هو المخرج الطبيعي، علماً بأنّه أزمة وليس حلاً، لأنّه يحوّل المجتمع إلى مجتمع جنائي بسبب عدم ارتباطه بمشروع إصلاحي ورقابي يضمن إبعاد المستفيد منه من عالم الجريمة تحت طائلة إعادة ملاحقته بالملفات الجنائية التي استفاد من العفو عنها.

في المحصلة، لا تملك السلطة السياسيّة مشروعاً واضحاً لحل أزمة المطلوبين سوى طرح العفو العام عند الاستحقاقات الانتخابية والسياسيّة أو لاسترضاء شارعها. وعليه، لا يُمكن للقوى الأمنية تنفيذ مذكرات التوقيف بسبب عدم قدرة السجون ومراكز التوقيف على استيعاب أعدادهم في ظل النقص الحاصل أصلاً في تلبية حاجات السجناء الموجودين. ما يعني إبقاء الحال على حاله، وهذا ما تفضّله الدولة كما يبدو.

قوانين لا تُطبّق

تحاول السلطة السياسية صياغة الحلول الموجودة أصلاً عبر اقتراح قوانين جديدة، لتكون «منّة» منهم على السجناء للحد من الاكتظاظ الحاصل. هذا ما يحصل حين يتضمن أحد الاقتراحات حلاً موجوداً في قانون أصول المحاكمات الجزائيّة يُمكن أن يحل جزءاً من المعضلة عند تطبيقه.

أهمّ هذه المواد:

المادة 108

لا يجوز أن تتعدّى مدة توقيف مرتكب جنحة غير محكوم عليه سابقاً الشهرين، يمكن تمديدها مدّة مماثلة كحدّ أقصى في حالة الضرورة القصوى. كما لا يجوز أن تتعدّى مدة التوقيف في الجناية (باستثناء جنايات القتل والمخدّرات والاعتداء على أمن الدولة والجنايات ذات الخطر الشامل وغير المحكوم عليه سابقاً) 6 أشهر يُمكن تجديدها مرة واحدة بقرار مُعلّل.

المادة 138

تسمح للنائب العام بإطلاق سراح المدّعى عليه في حال استئناف القرار القاضي بتركه ولم تبت الهيئة الاتّهامية قرارها خلال مهلة 24 ساعة. تطبيق هاتين المادتين وتكليف هيئة التفتيش القضائي بـ «تفتيح أعينهم» لحسن سير العمل يعني حكماً خروج أكثر من 20% من السّجناء من مقرات توقيفهم.

الطفّار

(هيثم الموسوي)

«بدي بطّل طافر مرة/ ودبلوماسي كون/ انزل كل ليلية على الحمرا/ واجتمع بمثقفين/ لنسكر بالقهوة/ ونتناقش كيف الإنسان ممكن يعمل ثروة» كلمات ناصر دين وجعفر، مؤسّسا فرقة «الطفّار»، أولاد بعلبك الهرمل التي تلخص واقع عديد من أبناء منطقتهم، التي تنقل معاناة المهمشين ومنهم الطفّار.

"ما منعرف غير القلق". يردد معظم الطفار المقولة ذاتها. القلق يلاحقهم أينما ذهبوا حتى إلى أعالي الجرود البقاعية على ارتفاع 2000 متر وما فوق. يلجأ الطفار إلى جرود بعلبك والهرمل البقاعية بمساعدة العشائر للاختباء من القوى الأمنية التي تلاحقهم. هم الذين ارتكبوا جرائم القتل والسرقة وتجارة وتعاطي المخدرات. يصل عددهم إلى حوالى 200، وقد صدر حكم قضائي بحقهم فأصبحوا معروفين بالفارين من وجه العدالة، صعاليك (كلمة تنسب للهاربين من القبائل العربية وقوانينهم فيلجئون إلى الصحراء للهروب من العدالة)، طفّار.

استعملت كلمة «طفّار» للمرة الأولى في ظل السلطة العثمانية حيث كان أهالي البقاع المتمردون على السلطة يفرّون إلى الجرود خوفاً من الاعتقال. وخلال مقاومة الاستعمار الفرنسي كان أهالي منطقة بعلبك الهرمل يطفرون إلى الجرود، هروباً من الاعدام. يطفرون من العثمانيين والفرنسيين ومن دولتهم اللبنانية. تعتبر الجرود المكان الانسب للطفار لصعوبة الوصول إليها ولعدم وجود أي طرقات عامة ومؤهلة ليلوغها. يستعمل الطفار عادة بيك آب رباعية الدفع، معدّلة كي تصلح للسير والوصول إلى الجرود. يعيشون ضمن مجموعات، يتشاركون الطعام والمنامة. وحين يأتيهم خبر مجيء دورية للقوى الأمنية يتفرقون كيلا يلقى القبض عليهم جميعاً في نفس الوقت. يزور الطفّار أهاليهم بشكل مفاجئ ولوقت قصير نظراً لوضعهم الاستثنائي الذي يشكل خطراً على حياتهم وحياة عائلاتهم.

«لا ثقة بالدولة ولا ثقة بالجسم القضائي»، هذا جواب معظمهم حين يُسألون عن سبب عدم تسليم أنفسهم بدلاً من العيش في مثل هذه الظروف الصعبة، «ما في دولة أصلاً لنسلّم حالنا». فإهمال الدولة لمناطق الأطراف ومنها بعلبك الهرمل وعدم مساعدة سكانها في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة عبر إقامة مشاريع إنمائية تؤمن وظائف وفرص عمل لردع المواطنين عن ارتكاب الجرائم، لمنحهم خياراً بديلاً عن مسار الحياة الجرمية لكسب لقمة العيش كان أحد أهم الأسباب التي أجبرت الطفّار على ارتكاب أفعالهم، وعلى عدم تسليم أنفسهم لنيل عقوبتهم. «عقوبتنا هي أصلاً انه خلقنا هون/ وعايشين بهيك ظروف/ بدنا حل مش عقوبات زيادة».

مذكرة التوقيف
تصدر عن قاضي التحقيق

وجاهية
عند الاستماع لموقوف يتبين أنه ارتكب جرما
المادة 171
من قانون اصول المحاكمات الجزائية

غيابية
بعد تخلف المتهم عن الحضور

مذكرة إحضار
يصدرها النائب العام أو المحامي العام عند وقوع جريمة مشهودة، ويتوارى المشتبه به عن الأنظار أو لم يكن حاضرا عند بدء التحقيق
المادة 32
من قانون اصول المحاكمات الجزائية

بلاغ بحث وتحر
يصدر عن النيابة العامة، من قاضي التحقيق عبر مذكرة إحضار. عند التأكد من الفاعل فيصبح مطلوبا، أو يقوم ببلاغ بحث وتحر لمعرفة هوية المطلوب. تكون مدة هذا البحث عشرة أيام يمكن تمديدها لمدة ثلاثين يوما ويسقط حكما بعد هذه المدة، فيعد تمديدها بعد الثلاثين يوما مخالفا للقانون
المادة 24
من قانون اصول المحاكمات الجزائية

كتاب المعلومات
عمل استقصائي، يصدر عن الضابطة العدلية فور علمها بجريمة أو عند ورود أي معلومة من مخبر، هو غير منصوص في قانون أصول المحاكمات الجزائية أو أي قانون آخر. يصل إلى الضابطة العدلية التي تباشر بالتحقيق بشان ما ورد فيه وتحيله إلى القضاء
اجتهاد
من محكمة جنايات طرابلس

تحت القوس

رهن الممكن

■ عمر نشابة

عدم تنفيذ آلاف مذكرات التوقيف الصادرة عن القضاء، يضعف مكانته وينزع عنه صفة «السلطة».

أصبح إحقاق الحق من خلال القضاء رهن الممكن، ولا يُفترض بالسلطة القضائية أن تعمل وفق منطق الممكن. فحكم القانون ليس مسألة ظرفية، بل دائمة.

قد يضاعف توسيع النظارات وبناء سجون جديدة عدد الموقوفين احتياطياً، بعكس ما يظن البعض. أما تسريع عمل القضاء، فقد يكون على حساب عدالة قراراته وأحكامه.

ويبدو أن القوى الأمنية والعسكرية التي تسعى إلى التغلب على الصعوبات الناجمة عن الأزمة المعيشية الحادة التي يمر بها البلد، لن تشن عمليات مداهمة للقبض على آلاف المطلوبين. وهؤلاء، لن يسلموا أنفسهم للقضاء رغم العيش في حذر دائم.

المشكلة ليست بسيطة، وهي تدل على خلل جذري في النظام القضائي اللبناني.

يستدعي هذا ورشة عمل تشريعية لا تنطلق من اقتراح قوانين عفو كما درجت العادة في السابق، فقوانين العفو التي يتكرر صدورها منذ الاستقلال بشكل شبه منتظم، غالباً ما تكون مجرد فرصة للقوى السياسية والطائفية لكسب أصوات انتخابية من دون أن تحل المشكلة.

الحلّ المطلوب أصعب من قدرة النظام الحالي عليه، لأن نهج الحكم وممارساته لا يشيران إلى جدية في التعامل مع التحديات والمصائب. وقد لا تكون النية متوفرة أصلاً. ولا عجب في ذلك إذ إن تعذّر إصلاح القضاء يوسّع هامش التلاعب بالعدالة. واللاعبون كثر.

المباحث العلمية

إعداد
جنان الخطيب

قراءة الكف... جنائيًا
الشيطان يكمن في التفاصيل

هل تعلم ان يديك تخفيان اسرارا عن عملك الإجرامي؟ ساتمكّن من قراءة «يديك» وإخبارك ماذا تقولان. هذا بسيط، تعكس راحة يدك نشاطك الاجرامي، بينما تخبرنا اصابعك واظافرك عن ضحيتك. بما ان عملية تقصي آثار اليدين إحدى اهم الطرق التي يلجا إليها الخبراء الجنائيون، ستراهم يجلسون طويلاً امام المشتبه بهم، يغوصون و يبحثون بدقة جنائية عالية عن الآثار و المواد والكدمات والجروح الموجودة على ظاهر اليد وراحتها والاصابع وتحت الاظافر. عند التعامل مع الجرائم المعقدة مثل الاغتصاب والاعتداء، ياخذ كل اثر دورا اساسيا. غالبا ما تكون الايدي الوسيلة الوحيدة للدفاع والهجوم لدى الضحية بالإضافة إلى كونها منطقة احتكاك متكرر بالبيئة. يبحث الخبراء في اليدين عن الآثار البيولوجية وغير البيولوجية ذات الاهمية الخاصة لإعادة بناء الجرائم. كما يحلّل الخبراء اشكال انماط بقع الدم على ظاهر اليد واحجامها لاستنتاج موقع واتجاه اليدين، وبالتالي اتجاه السلاح الناري. ويساعد تحليل مخلفات إطلاق النار على وجه الخصوص في تحديد ما إذا كانت الطلقة النارية قريبة او بعيدة

◆ آثار تحت الأظافر: ليست حمضاً نووياً فقط

أثناء الاعتداء الجسدي، غالباً ما تؤدي المقاومة الدفاعية الى نقل الأدلة البيولوجية (الشعر، الدم، ...) وغير البيولوجية (تراب، ألياف، ...) بين الضحية والمعتدي. على سبيل المثال، إذا خدشت الضحية المعتدي، فيمكن أن تحاصَر خلاياه الجلدية تحت أظافرها. ولذا يجمع الخبراء أدلة الأظافر، ويرسلونها إلى المختبر الجنائي. ومع أن أدلة الاظافر قد توفر مؤشرات مهمة في بعض التحقيقات، نادراً ما تُجمَع هذه الأدلة وتُعالَج وتُحلل.

تُجمع أدلة الأظافر بطرق مختلفة، قد تشمل قص الظفر أو مسحه من أسفل باستخدام مسحة صغيرة مبللة، أو كشط أسفل الظفر، باستخدام عود خشبي صغير. بمجرد جمعها، تُغلَّف أدلة الأظافر وتُنقَل إلى المختبر الجنائي، حيث تُحلَّل وتُعالَج. وكذلك، يُجرى الفحص المجهري للبحث عن علامات واضحة للمواد الخارجية مثل الدم، التربة، الشعر، الألياف. يمكن أيضاً العثور تحت أظافر أصابع الجاني على جزيئات دقيقة من الجلد ومستحضرات التجميل التي تكون قد انتقلت من ملابس الضحية أحياناً.

الجروح

نجد في جرائم عنيفة عديدة أنّ أيدي الضحية والجاني مغطاة بالجروح الدفاعية، التي قد تحدث بشفرة السكين، أو العض أو الخدش. فالضحية ستحاول حماية وجهها وجسمها العلوي من هجوم المعتدي، فيما يجد الجاني أحياناً نفسه في الطرف المتلقي وسيتعين عليه الدفاع عن نفسه من الهجوم.

يمكن أن تكون هذه الجروح ضحلة أو عميقة، طويلة أو قصيرة، وذات زاوية اعتماداً على كيفية اقتراب المهاجم من الضحية. فعلى الرغم من أن هذه الجروح قد تبدو للوهلة الأولى ليست أكثر من محاولة خندق أخيرة لإنقاذ النفس من الهجوم، إلا أنها مهمة أيضاً في تحديد الجاني إذا استمر الهجوم حتى نهايته.

يبحث الخبراء عن علامات الدفاع عن النفس على اليدين ويقومون بتصويرها وقياسها وبحساب عمقها. وفي المرحلة اللاحقة، يكون الخبير قادراً على بناء تحليل مفصل يتضمن ارتفاع الجاني، وربما وزنه، واتجاهه. كل هذه العوامل مهمة جداً عندما يتعلق الأمر ببناء صورة شخصية لمهاجم أو مغتصب متسلسل.

التربة

يمكن العثور على التربة، والرمل، والطين والمواد الأخرى على أيدي الضحية والمشتبه به، وعلى الأدوات المستخدمة في الجريمة، وفي مسرح الجريمة. توفّر هذه المواد أدلة ظرفية قيمة، ولكن غالباً يُتغاضى عنها لأن المحققين لا يدركون قيمتها الدلالية ولا الفحوصات المخبرية المتاحة لاستغلالها.

يعثر الخبراء الجنائيون الكيميائيون على الاختلافات والتشابهات التفصيلية بين عينات من التربة أو الصخور التي ضُبطت، ما يجعلها مفيدة كدليل للمقارنة بين عينات من يد الضحية وأخرى على ملابس المشتبه به لتحديد ما إذا كان المشتبه به قد تواجد في مسرح الجريمة. يبحث هؤلاء عن مدى الاختلاف بين العينات من حيث التركيبة المعدنية، النباتات/البكتيريا، مؤشر الكثافة (Soil Denstiy)، ومؤشرات أخرى تُمكّنهم من تحديد مصدر العينات بدقة.

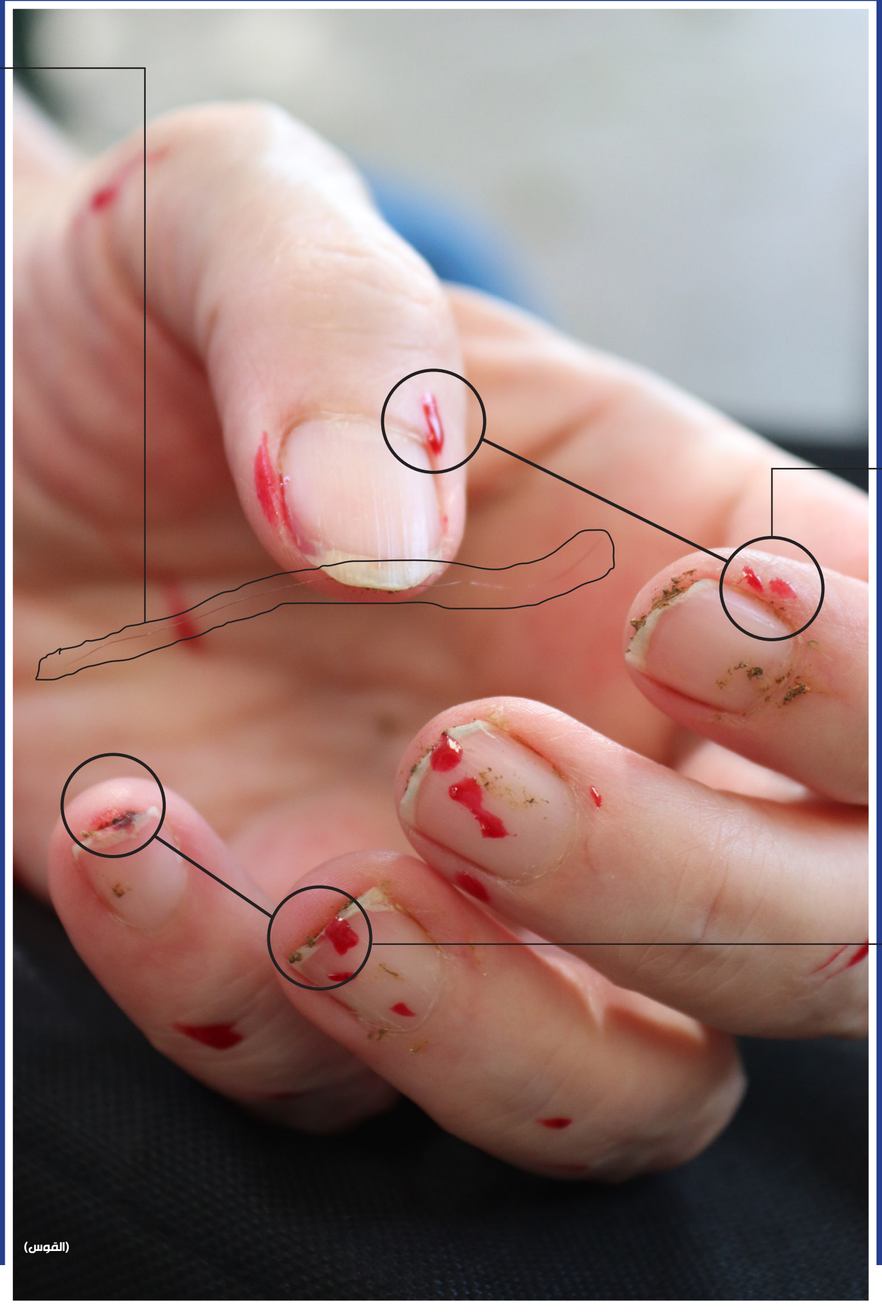

(القوس)

الشعر والالياف

الشعر من أهم العينات في العلوم الجنائية، لأنّه يوفّر أدلة قيمة عن هوية المعتدي والضحية. غالباً ما يُستخدم الشعر تحت أظافر الضحية لتحديد عرق المعتدي وجنسه، كشعر العانة في جرائم الاغتصاب. ويمكن استخدام الشعر أحياناً لاستقراء الحمض النووي.

من ناحية أخرى، يمكن لوجود ألياف الملابس (fibers) تحت الأظافر أن يساهم إسهاماً مهماً في تحديد ما كان يرتديه المهاجم أو القاتل وقت وقوع الحادث. يستخدم العديد من الخبراء الجنائيين الألياف كوسيلة لتحديد طبيعة العنصر الذي تم ارتداؤه في بعض الحالات تكون هذه التقنية ناجحة جداً بحيث يمكن تحديد نوع الملابس وبالتالي الشركة المصنعة، ومن ثم تنتج قائمة بالمشتبه بهم المحتملين ببساطة من خلال عدد الوحدات المباعة.

◆ تناثر الدم يكمل القصة

يمكن ان توفر انماط تناثر الدم على يدي الضحية والجاني معلومات حول كل من الاحداث التي وقعت، وعن مكان الضحية والجاني في وقت تناثر قطرات الدم. يمكن استخدام الدرجة التي تكون فيها القطرات مستطيلة الشكل لتحديد السرعة التي كان الدم يسير بها وقت الاصطدام، والشدة النسبية للضربة الموجهة للضحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للخبراء تحديد اليد المطلقة للنار (على سبيل المثال، الرذاذ الدموي على ظاهر اليد دليله قوي على ان اليد اطلقت النار)، وهو امر جوهري في جرائم الانتحار المفبركة.

(القوس)

كن شرلوك هولمز

بماذا تعتقد أن هذه اليد متورطة؟

شاركنا افكارك عبر البريد الالكتروني: info@alqaous.com

(القوس)

سين جيم

إعداد صادق علوية

تنحية القضاة والارتياب المشروع

عرّف القانون اللبناني في نصوصه معايير ومبادئ تتعلق بتنحية القضاة وردّهم، يعتبرها القانونيون «معايير صارمة»، بخاصة تلك المنصوص عنها في قانون أصول المحاكمات الجزائية (المواد 52، 340، 357)، وقانون أصول المحاكمات المدنية (المادتان 116،119). يمكن للقاضي أن يعرض تنحيه، ويمكن للخصوم أن يطلبوا رده (أي تنحيته)، ويمكن لهم طلب نقل الدعوى للارتياب المشروع إذا وجدوا سبباً يبرر الارتياب بحياد المحكمة (الفقرة 3 من المادة 116 من قانون أصول المحاكمات المدنية)

1 ما الامر الذي يوجب تنحّي القاضي للارتياب المشروع؟

أرست محكمة التمييز تعريفاً لما يُخرج القاضي عن حياده ويوجب تنحّيه، فاعتبرت أن ما يُخرج القاضي عن حياده هو تلك التصرفات أو المواقف التي تشكّل من حيث طبيعتها وأهميتها وخطورتها ما يوحي بأنه اتخذ موقفاً منحازاً تجاه أحد المتقاضين، مجرداً نفسه من صفة الحكم ومن النزاهة والعدالة الملازمتين لقضائه (الغرفة المدنية الثانية في محكمة التمييز – 37/1992). أو أن يكون تصرف المحكمة تصرفاً خاطئاً أو مظهراً من المظاهر التي يفترض ألا تقع فيها المحكمة عندما تقوم مهمتها بصورة عادية، ما يحمل على الشك بحيادها، وهو ما يُعرف بـ «الارتياب المشروع». ولكن، لا يجوز نقل الدعوى للارتياب المشروع إلا لسبب جوهري أو لوجود مصلحة ظاهرة وأكيدة للقاضي مع أحد الفريقين (قرار رقم 30 /1958 تاريخ 24/04/1958).

اعتبرت الهيئة العامة لمحكمة التمييز ان المحقق العدلي قابل للرد

القرار الذي يصدر بنتيجة طلب الرد لا يقبل اي طريف من طرف الطعن

3 هل يقبل القرار الصادر برد القاضي المراجعة؟

نظّم المشترع القواعد القانونية التي ترعى رد القاضي في المادتين 120 و123 من قانون أصول المحاكمات المدنية، ونص على أن القرار الذي يصدر بنتيجة طلب الرد لا يقبل أي طريق من طرق الطعن، ولا يجوز الطعن في هذا القرار عبر دعوى مداعاة الدولة لمسؤوليتها عن أعمال القضاة العدليين (قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم 9/2020 تاريخ 27/1/2020).

تنحية المحقق العدلي

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة لمحكمة التمييز اعتبرت أخيراً أن المحقق العدلي قابل للرد. محكمة التمييز هي المختصة في النظر في طلب رد المحقق العدلي أسوة بقضاة محكمة التمييز بقرارها رقم 38 تاريخ 25/11/2021، وبالتالي تكون قد أكدت أمرين:

1. جواز رد المحقق العدلي.
2. تعيين المرجع المختص للنظر برد المحقق العدلي أسوة بقضاة محكمة التمييز، أي محكمة التمييز، حيث يُقدَّم عرض التنحي أو طلب الرد في ما يتعلق بقضاة محكمة التمييز إلى هذه المحكمة، لتنظر فيه غرفة من غرفها يعيّنها الرئيس الأول لمحكمة التمييز.

2 من المرجع الصالح للبت بعرض التنحي من القاضي أو طلب الردّ من الخصوم او طلب النقل؟

يقدم عرض التنحي أو طلب الرد إلى:
- محكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم في ما يتعلق بقضاة محاكم الدرجة الأولى.
- محكمة الاستئناف ذاتها في ما يتعلق بقضاة محكمة الاستئناف.
- محكمة التمييز في ما يتعلق بقضاة محكمة التمييز.
- المحكمة التي يكون عضو النيابة العامة المطلوب رده تابعاً لها.
- الغرفة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى أو الكائن في منطقتها القاضي المختص بنظر الدعوى لولا وجود التحكيم في ما يتعلق بطلب رد المحكم.
- المحكمة التي عينت الخبراء في ما يتعلق بطلب رد الخبراء.
- طلب نقل الدعوى يقدم إلى محكمة التمييز.

وقد رأى المحامي العام لدى النيابة العامة التمييزية القاضي عماد قبلان في مطالعته لتعيين المرجع المختص أن المجلس العدلي هو المرجع للمختص للنظر في طلب رد المحقق العدلي أو تنحيه (مطالعة المحامي العام لدى النيابة العامة التمييزية القاضي عماد قبلان تاريخ 2021-11-9).

واعتبرت محكمة الاستئناف (قرار محكمة الاستئناف المدنية في بيروت رقم 621/2007 الصادر بتاريخ 28/8/2007) أن محكمة استئناف بيروت مختصة للنظر بطلبات تنحي وردّ القضاة التابعين لمحاكم الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف في بيروت، وهي محاكم لا يتبع لها المحقق العدلي، وذلك على عكس قضاة التحقيق في هذه المحافظة.

4 ما حالات طلب نقل الدعوى إلى محكمة اخرى؟

يُقدَّم طلب نقل الدعوى إلى محكمة التمييز من أحد الخصوم في الحالات التالية :
1. إذا تعذر تشكيل هيئة المحكمة لعدم وجود عدد كاف من القضاة أو استحالة قيام المحكمة بأعمالها بسبب القوة القاهرة.
2. إذا كان بين أحد الخصوم وبين القاضي المنفرد أو القاضيين الذين تتألف منهم المحكمة أو رئيسها قرابة أو مصاهرة من جهة عمود النسب أو من الحاشية لغاية الدرجة الرابعة.
3. إذا وجد سبب يبرر الارتياب بحياد المحكمة.

ويجوز للنائب العام لدى محكمة التمييز أن يطلب الى محكمة التمييز نقل الدعوى إذا كان من شأن نظر الدعوى لدى إحدى المحاكم أن يحدث اضطراباً بالأمن.

«فورد» تطيّر رئيس محكمة عام 1959

في العام 1959 اشترى القاضي جان باز سيارة فورد من ميشال عيد وهو احد المتداعين في نزاع معروض امامه، فاعتبرت محكمة التمييز ان هذه الواقعة قد تثير الريبة والشك في عدالة المحكمة التي يراسها باز وقررت المحكمة بالاستناد إلى هذه الواقعة نقل الدعوى إلى محكمة اخرى. اللافت انه كان يقتضي ان تحقّق محكمة التمييز حينذاك في هذا الامر بوصفه رشوة وليس مجرد امر يدعو للريبة، ولكنها اكتفت بعبارة: «امر مؤسف».

واوردت المحكمة (تمييز مدني رقم 40/1959 تاريخ 05/05/1959 الرئيس بدري المعوشي): تبين من إفادة دائرة المواصلات بان السيارة فورد ذات الرقم 325 موديل سنة 1959 التي كانت تخص عيد، احد المتداعين في القضية المنوه بها آنفاً، قد سجلت بتاريخ 13 نيسان سنة 1959 لغاية 16 نيسان سنة 1959 على اسم رئيس محكمة الاستئناف الناظرة في القضية.

5 هل يتوجب على القاضي التنحي في حال توافرت فيه إحدى حالات الردّ، وهل يجوز له الامتناع عن التحقيق؟

يجب على القاضي لزاماً أن يعرض تنحيه من تلقاء نفسه في الأحوال المبينة سابقاً، ولكن يجوز له أن يعرض تنحيه أيضاً لأي سبب، إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب. ولا يجوز لقاضي التحقيق الذي تحال إليه الدعوى أن يرفض التحقيق فيها، بل يحق له أن يعرض تنحيه عن النظر فيها، ويحق لكل طرف من أطراف النزاع أن يطلب رده (المادة 52 من قانون أصول المحاكمات الجزائية).

6 ما الاسباب التي تجيز للخصوم طلب تنحية القاضي ؟

عددت المادة 120 من قانون أصول المحاكمات المدنية ثمانية أسباب تجيز للخصوم طلب تنحي القاضي:
-1 إذا كان له أو لزوجه أو لخطيبه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الدعوى ولو بعد انحلال عقد الزواج أو الخطبة.
-2 إذا كان بينه وبين أحد الخصوم أو وكيله بالخصومة أو ممثله الشرعي قرابة أو مصاهرة من عمود النسب أو الحاشية لغاية الدرجة الرابعة ولو بعد انحلال الزواج الذي نتجت عنه المصاهرة.
-3 إذا كانت له صلة قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصمة أو بأحد مديريها وكانت لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية بالدعوى.
-4 إذا كان أو سبق أن كان وكيلاً لأحد الخصوم أو ممثلاً قانونياً له أو كان أحد الخصوم قد اختاره محكماً في قضية سابقة.
-5 إذا كان قد سبق له أو لأحد أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الرابعة أن نظر بالدعوى قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها. وتستثنى الحالة التي يكون فيها ناظراً بالاعتراض أو اعتراض الغير أو إعادة المحاكمة ضد حكم اشترك فيه هو أو أحد أقاربه أو أصهاره المذكورين.
-6 إذا كان قد أبدى رأياً في الدعوى بالذات ولو كان ذلك قبل تعيينه في القضاء. ولا يصح إثبات هذا الأمر إلا بدليل خطي أو بإقرار القاضي.
-7 إذا كانت بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل، ولا يستهدف القاضي للرد بسبب التحقير الذي يوجهه له أحد الخصوم.
-8 إذا كان أحد الخصوم دائناً أو مديناً أو خادماً للقاضي أو لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثانية.

فاووش

تزداد سوء الأوضاع داخل السجون الـ 24 في لبنان. ماساة السجناء تتكرّر، وليس بيدهم حيلة. وحده التعبير عن الغضب، يمكن بنظرهم أن يُرضخ الدولة لمطالبهم

البسيطة. مرّة يُشعل هؤلاء حريقاً، ومرّة يحتجزون عسكريين، ومرات يؤذون انفسهم من خلال التشطيب أو ابتلاع أدوات حادّة. يصنّع السجناء «القطّاعات» التي تُستخدم

سكاكين أو أسلحة من الأدوات التي تسمح إدارة السجون بإدخالها إلى زنازينهم. لا يحتاج التشطيب إلى الكثير. حبوب مخدّرة كفيلة بمنع الإحساس بالالم وربما التلذّذ بمشهد الدم

يسيل من الجسم. كلّ ذلك ليعبر النزيل عن غضب ومعانات أو لكسب سمعة «المؤذي» حتّى يُحسب له حساب داخل السجن أو نتيجة لأزمات نفسية لم تُشخَّص

التشطيب سجون هدر الدم

خاص ـ **القوس**

داخل زنزانته، يجلس ربيع (اسم مستعار) في إحدى الزوايا. يستل قطعة حادة ويبدأ بتشطيب يده اليسرى، من ناحية ساعده تحديداً. الدم يسيل بغزارة، ولكن ربيع لا يتوقف. ينظر في أعين زملائه في الزنزانة. يعلو الصراخ. يزيد النزيف ويسقط ربيع أرضاً. ينهض والدماء غطت معظم أنحاء جسده. يصرخ. ثم يسقط من جديد.

يحاول زملاؤه السجناء المتجمعون حوله إقناعه على التوقف، من دون أن يتجرأوا على سحب الشفرة من يده. دقائق قليلة ويغمى على ربيع. سريعاً، يصرخ السجناء للعسكريين طالبين منهم فتح باب الزنزانة لنقل ربيع إلى الصيدليّة، حيث يكشف عليه أحد الأطباء ويقوم بالإسعافات الأولية بانتظار تحضير دورية تنقله إلى المستشفى بغية تضميد جرحه أو تقطيعه.

ربيع ليس وحيداً في إيذاء نفسه. حالات التشطيب تتكرّر. اتخذها بعض السجناء طريقة للتعبير عن اليأس أو للاحتجاج على الظروف السيئة خلف القضبان. يقول أحد السجناء الذي قام بتشطيب نفسه سابقاً إنّه كان يريد الانتقام لنفسه من خلال التشطيب إزاء الظلم الذي يتعرّض له وعدم مراعاة الشروط الإنسانية في السجن، بالإضافة إلى تعرّضه للمضايقات من زملائه في القاووش (غرفته)، ولو أنّه فعلياً انتقم من نفسه.

ويقول سجينٌ آخر إنّ «الدولة لا ترضخ إلا للتشطيب»، مشيراً إلى أنّ غالبية الذين يؤذون أنفسهم هم من الذين يتعاطون حبوباً مخدرة وخصوصاً بنزكسول وريفوتريل وترامادول.

الاحتجاج بالدم

يشطب بعض السجناء أجسادهم سعياً لتحقيق مطالب محددة كنقلهم من سجنٍ إلى آخر أو من زنزانة إلى أخرى أو رفض النقل، أو حصولهم على أدوية مخدّرة، أمّا البعض الآخر فيشطب نفسه بهدف إبعاد تسلّط مجموعات لها سطوتها داخل السجن عليه. فما إن يؤذي السجين نفسه حتى يُصبح مُهاباً وتتناقل ألسنة السجناء روايات عن السجين الذي يجب الابتعاد عنه لأنّه «مؤذي».

ويقوم بعض السجناء، وخصوصاً تجّار الحبوب المخدّرة داخل السجن، بالإبقاء على شفرة داخل فمهم وتحديداً على اللثة فوق الأسنان العلوية أو حمل أدوات حادة في جيوبهم، لاستخدامها عند الحاجة. يهدف هؤلاء من خلال إيذاء أنفسهم إلى الانتقال إلى المستشفيات ليحاولوا الهروب منها أو بهدف تأمين كميّات من الحبوب المخدّرة من خلال الممرضين أو عائلاتهم الذين يُمكن استقبالهم داخل المستشفى باريحيّة أكبر.

ولا يكتفي بعض السجناء بإيذاء أنفسهم عبر التشطيب، وإنّما يعمد بعضهم إلى بلع أدوات حادة كالشفرات أو معدّات تحتوي

> **صناعة القطاعات من حديد القداحة وعبوات المياه واغطيتها او يد ركوة القهوة مثلاً او سيراميك الحمامات**

على الحديد كأطراف الشوكات أو القداحات والبطاريات، وذلك بهدف الانتقال أيضاً إلى المستشفى.

ويشير عدد من السجناء السابقين والحاليين إلى أنّ غالبية زملائهم الذين يؤذون أنفسهم لا يقصدون الانتحار. ولذلك، فإنّ أكثر الأماكن التي تُشطّب هي السواعد والأفخاذ وتحديداً في المناطق البعيدة عن الأوردة الدموية. أما السجناء الذين يتعاطون الحبوب بكمية أكبر، فيتجرأون على تشطيب بطونهم وحتى فتحها في بعض الأحيان. السجين الملقب بـ«الزير» هو أحد هؤلاء، إذ كان يتفاخر بإحداث جرح أسفل بطنه وإخراج أمعائه لإجبار إدارة السجن على تلبية مطالبه.

يشطب بعض السجناء أعناقهم. ولكن هذه العمليّة تحتاج إلى خبرة وانتباه، إذ يعمد السجين إلى إمساك طرف الشفرة بحيث يُدخل منها مليمترات قليلة تجرح طرف عنقه بشكل لا تصل فيه الشفرة إلى داخل عنقه. الهدف من ذلك هو إحداث نزيف يسمح له بنقله إلى المستشفى من دون أن يؤذي نفسه بشكلٍ خطير.

صناعة «القطّاعة»

يندر أن تمر من تحت أيدي السجناء أدوات لا تُستخدم. بالنسبة لهم، كلّ شيء يمكن أن يتحوّل إلى ما هو مفيد وضروري لهم لتسيير أمورهم اليومية. وبما أن إدخال السكاكين ممنوع، فإنّ نزلاء السجون يعملون على تصنيعها يدوياً من قطعة من الحديد أو البلاستيك أو الزجاج أو حتى من الخشب، كي تُستخدم كسكين أو كسلاح.

لا يتخلص السجناء عادة من الأدوات التي تتوقف عن العمل كالتلفزيون والمدفأة والمروحة إنما يعمدون إلى تفكيكها لاستخدام قطعها في صناعة أدوات أخرى، وأوّلها القطع الحديدية لصناعة القطّاعات أي السكاكين والشفرات. ويمكن صناعة القطاعات من حديد القداحة وعبوات المياه وأغطيتها أو يد ركوة القهوة أو سيراميك الحمامات. كما يقوم بعض السجناء بتصنيع أسلحة من الخشب عبر دهنه بزيت الزيتون ووضعه على نار حامية ثم سنّه جيّداً.

رأي الطب النفسي

«لا يمكن تحديد أسباب إيذاء النفس في السجون إلا بعد اجراء تشخيص طبي دقيق لكل حالة»، كما قال الدكتور إيلي غزال لـ «القوس». وشرح المتخصص في الاضطرابات النفسية أن الأسباب متعددة ويمكن أن تشمل:

- عدم تحمل المعاناة النفسية وتفضيل الألم الجسدي سعياً للتغطية عليها
- نداء استغاثة من ظروف قاهرة يمرّ بها في السجن
- مازوشية أو تلذذ بإيذاء النفس
- معاقبة النفس على أفعال قام بها سابقاً واستعاد ذكرها في السجن
- انهيار نفسي جراء حرمانه من الحصول على حبوب أو مخدرات يدمن عليها

روايات خلف القضبان

سجين «شيفء»

لم يكن سيف (اسم مستعار) يمتلك الخبرات الكافية لتحضير طعامه. يكتفي الرّجل بالأرواتة (الطعام الذي يُطهى داخل السجن) أو بما ترسله إليه عائلته حينما يحين موعد المواجهات (الزيارات). ولكن بعد عام من توقيفه، حاول سيف أن يطهو أكله بيده. كانت المرة الأولى في شهر رمضان، حينما كانت الأرواتة تصله كترويقة وغداء، فيما لا يمتلك براداً لحفظها حتى موعد الإفطار.

كان السجين يشتهي الفتوش، فقام بتقطيع الخضار وتحضير جاط فتوش قبل أن يترك قسماً من الخضار إلى اليوم التالي. ولكن قبل موعد الإفطار، اكتشف سيف أنّ الخضار تذبل ولن تكون طازجة حتّى اليوم التالي، وعليه قرّر سلقها شوربة على المدفأة الكهربائية التي تُستخدم بغرض الطبخ داخل السجون. وبعد فترة قليلة من السلق، اشتم سيف رائحتها الزكية، وأتى السجناء الآخرون لمعرفة ماذا يطهو.

شجعه مذاق الفتوش ورائحته خلال السلق على زيادة خبراته، فصار يتعلّم من السجناء الآخرين مأكولات لم يكن يعرف تحضيرها، بل تعلّم طبخات عربية من السجناء غير اللبنانيين الموجودين في المبنى نفسه. وحينما لاحظ أن سجناء كثيرين لا يتناولون البندورة التي تُقدّم بالأرواتة، صار سيف يجمعها ويقوم بصنع رب البندورة، لتكون له مونة في براداته التي اشتراها وأدخلها إلى زنزانته كي يحضّر مأكولاته ويحفظها حتى اليوم التالي. وكذلك، أدخل التحسينات إلى المدفأ الذي يمتلكه كي تزداد حرارته ليطهو بشكل أفضل.

شفرة البطن

يطلب بعض السجناء الذين يعملون بتجارة الحبوب المخدرة نقلهم من سجنٍ إلى آخر، في حال كانوا نزلاء في مكانٍ يُصعب فيه إدخال المخدرات والاتجار بها. ولكن ما إن يوقّن هؤلاء انتقالهم، حتى يوقّنون زادهم وهي القطّاعة والحبوب المخدرة. ولهؤلاء طريقتهم في نقل الممنوعات معهم من خلال لف القطّاعة بالقماش وبلعها، فيما تُلف الحبوب بأوراق الزبدة او الالمنيوم (السلوفان) وابتلاعها مع امتناعهم عن الاكل والاكتفاء بالسوائل إلى حين وصولهم إلى سجنهم الجديد. وهناك يخرجونها من بقايا البراز.

جريمة في السينما

لم تكن السينما قوامة في رؤيتها للعدالة. فالمجرمون لا يعاقبون دائماً. القاضي ليس على حق دائماً. يمكن للعدالة الا تتحقق. وبالطبع، الحقيقة ليست الملاذ الآمن. تحدّت الافلام معاني القانون والعدالة التي تُعدّ من المسلّمات عادةً واعادت تشكيلها من جديد. القت السينما الضوء على الفظائع واللاعدالة والظلم الذي ما يزال يحدث في مجتمعاتنا. فوجدنا انفسنا بسببها نتعاطف مع الشيطان ونسامح المجرم. تعطي السينما مساحة لتخطي الحاجز العقلي والاخلاقي، بإيقاظ «الوغد» داخل كل منا. تعطينا السينما الحرية لنكون شركاء في الجريمة او العدالة او حتى لنكون نحن المجرمين؛ تخلصنا السينما من مفاهيم العفة والاخلاق والكرامة

علم الجريمة على الشاشة

■ شفيف طبارة

تشكّل أفلام الجريمة وأفلام قاعة المحكمة جانباً من جوانب علم الإجرام الشعبي الذي يبحث في أسباب الجريمة ومكوناتها وسياقها ونتائجها، ويعدّ علم الإجرام الشعبي جانباً من جوانب علم الإجرام نفسه. وإذا عرفنا علم الإجرام بأنه دراسة الجريمة والعقاب والمجرمين، نصل إلى حقيقة أن السينما أحد المصادر الرئيسة التي يستوعب الناس من خلالها أفكارهم حول طبيعة الجريمة والعقاب بطريقة أكاديمية أو من وجهات نظر أخلاقية وفلسفية ودينية وإيديولوجية إلخ. سنتناول الجريمة والقانون من خلال مفهوم الثقافة الشعبية المتمثلة بالسينما. سنستعرض أفلاماً تاريخية ومعاصرة حفرت في ذاكرة السينما، عالجت العدالة والجريمة والعقاب والحقيقة. سنسافر من هوليوود إلى أوروبا وصولاً إلى أمتنا العربية ونمضي إلى الشرق. سنقيس اختلاف مفهوم العدالة عند الشعوب، اختلاف القوانين وبالطبع نظرة السينما لهذا القانون في كل منطقة وبلد.

على الطريقة الاميركية

القانون والسينما مسرحان للصراع، مشهدان نفهم من خلالهما جوانب إنسانيتنا ومجتمعنا. خلال العقدين الماضيين، وسعت دراسات أفلام الجريمة علم الجريمة. من خلال الاقتراب من أفلام الجريمة كنموذج نظري جديد، يمكن للسينما تقديم وجهة نظر جديدة إنسانية لمجرمين محددين أو للعاملين في مجال العدالة. وقد تقدم الأفلام معلومات خاطئة تؤدي إلى تشويه الرأي العام حول موضوعات محددة في العدالة الجنائية، كأفلام القانون الأميركية أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، حيث يمجّد المحامون والمحاكمات وقاعات المحاكم وسيادة القانون عموماً، فيصبح الفيلم السينمائي أشبه بإيديولوجية. لم تُشتَق هذه الإيديولوجية المتعلقة بالقانون من الإيمان بالقانون للأمة الأميركية للأمد الطويل فقط، بل أيضاً لمقارنة النزعة الأميركية بشأن الخطر الشيوعي المتصور. تظل هذه الأفلام، إلى اليوم، وأفلام أخرى جديدة معبّرة عن افتراض إيديولوجي قوي يتعلق بالقانون في الحياة الأميركية. تمثّل هذه الأفلام صورة المحامي الفاضل، النموذج الفعلي في الثقافة الشعبية، وتخلق أيقونات للثقافة الجماهيرية الأميركية. يصور الجزء الأكبر من هذه الأفلام المحامين رجالاً يتمتعون بالنزاهة وملتزمين بعملهم، والمحاكمات في قاعات المحكمة على أنها عادلة، والقانون حليفاً وثيقاً للعدالة.

> لا يكون علم الجريمة في القاعات الأكاديمية وقاعات المحكمة فقط، بل يوجد في الثقافة الشعبية أيضاً

لا يكون علم الجريمة في القاعات الأكاديمية وقاعات المحكمة فقط، بل يوجد في الثقافة الشعبية أيضاً. تترجم السينما النظريات والقوانين المعقدة إلى روايات مقنعة. يمكنها بذلك الوصول إلى العاطفة بشكل أفضل. وزن الجريمة في السينما مكثف؛ التجارب الشخصية التي تعجز النظرية وحدها عن شرحها، يقدّمها الفيلم بطريقة أسهل. يوفر علم الإجرام الأكاديمي الأدوات اللازمة لفهم تأثير الجريمة على المجتمع، ولكن تبقى جوانب لا يمكن لهذا العلم معالجتها كما تعالجها السينما؛ يتعامل الفيلم بسهولة مع القصص الفردية والعاطفية لكل من المجرم والضحية. ولأن جمهور السينما أوسع، يكون للأفلام تأثير نسبي على مفهوم الجريمة الاجتماعي.

سنطرح في هذه الصفحة، ابتداء من هذه المقالة، مفاهيم العدالة والجريمة والعقاب لا بالمعنى الأكاديمي او بالترافق مع كتيب تعليمات: بل سنسأل، من دون البحث عن اجوبة: سنطلق الحرية للسؤال والنقد ونعيد إحياء تفكيرنا النقدي، الذي قد يكون عقلانياً ومنطقياً وعلمياً. ولا يأخذ اي شيء بوصفه مسلّمة. فلنشكك بكل شيء، حتى العدالة. لنتحدث مباشرة او نقدياً عن افلام الجريمة والعدالة بل سنطرح السؤال التالي:

كيف ترتبط أفلام الجريمة والعدالة بعلم الجريمة والعدالة، وما تأثيرها على الثقافة الشعبية؟

«Z»

◆ بدلاً من تحقيق العدالة، يُبعَد المدعي العام في ظروف غامضة عن القضية، يموت شهود عديدون في ظروف مريبة، يحكم على القتلة بأحكام قصيرة نسبياً، يتلقى الضباط توبيخاً إدارياً فقط، يموت المقربون من النائب العام أو يُرحَلون، تُسرَّب لصحفي وثائق سرية عن التحقيق. وقبل الحقيقة يحدث انقلاب، يحظر الفن والموسيقى والروائيون والفلاسفة. «Z» (1969) للمخرج اليوناني كوستا غافراس.

Twelve Angry Men

◆ بدايةً، لدينا القصة التي استثمرها المخرج سيدني لوميت وحقّق أقصى درجة استفادة منها. يسردها ويديرها بالوقت الحقيقي، يحمّلها كل ما يستطيع ولكنها تواصل سيرها بسلاسة. ثانياً، لدينا الرسالة؛ ليس رسالة الفيلم بالمعنى الكبير إنما ما يحاول الفيلم أن يقوله لنا. بالعودة إلى القصة نعلم أن لدينا هيئة محلفين بعد استماعها إلى جميع الشهادات والأدلة المقدمة؛ يتعين على هذه الهيئة المؤلفة من 12 رجلاً أن تقرر بالإجماع، تبرئة شاب متهم بقتل والده أو إدانته. 11 شخصاً منهم مقتنعون تماماً ويميلون إلى الإدانة، وشخص واحد يميل إلى التبرئة. يبدأ النقاش وإثارة الشكوك واختلاف البعض وتشبّثهم برأيهم الأول. قصة بسيطة يظهر المحلفون فيها ليقرروا الحكم، ويظهر كل واحد منهم بشخصية مختلفة تدرس بعناية. يذهب الفيلم أبعد من القصة والحكم إلى إدانة عقوبة الإعدام بطريقة ما، بفعل ذلك مع السؤال الذي يحبك في الفيلم منذ البداية وحتى النهاية: ماذا لو لم يكن مذنباً؟ كيف يمكن للإنسان أن يندد ويحكم على شخص ما، من دون التأكد من وجود أدلة كافية لا يمكن التشكيك فيها ومناقشتها؟ هذا هو المكان الذي يبدأ فيه النقاش في الفيلم.

A Clockwork Orange

◆ ما يزال فيلم ستانلي كوبرك «كلوكورك أورنج» (1971) مليئاً بهجاء اجتماعي حول مسألة ما إذا كان للدولة والمجتمع الحق في مكافحة العنف الإجرامي من خلال حرمان «مرتكب العنف» من إرادته الحرة، إضافة إلى نقد السلطة بوصفها قوة توتاليتارية قمعية. من الجلاد؟ ومن الضحية؟ وهل الشرطة موجودة فقط لأن العنف موجود أم العكس؟

Memories of Murder

◆ استناداً إلى أحداث حقيقية؛ يروي «ذكريات قتل» قصة مطاردة مغتصب وقاتل متسلسل في مقاطعة صغيرة في كوريا الجنوبية في الثمانينيات. يلاحق الفيلم ثلاثة محققين يائسين وهم يحاولون تعقب القاتل. يعكس المخرج بونغ جون هو بعض الحقائق حول نظام العدالة التي لن يتفق معها الجمهور. يطرح الفيلم جدلية العدالة، فالعثور على المجرم ليس سوى جزء من المعركة. هل أعمال العنف مباحة إذا كانت تهدف إلى وقف شر أكبر؟ ومن يقرر شكل العدالة وكيف تُحقَّق؟ لا يشير الفيلم إلى العيوب الموجودة في نظام العدالة وحسب، بل كيف يمكن لتصورنا عن العدالة أن يكون معيباً بطبيعته.

The Act of Killing

◆ «The Act of Killing» (2012) هو عن القتلة الذين انتصروا، ونوع المجتمع الذي شكلوه. خلافاً للنازيين او الروانديين أو حتى الأتراك، لم يجبر التاريخ أنور وأصدقاءه على الاعتراف بالمشاركة في جرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم. بدلاً من ذلك، كتبوا تاريخهم كمنتصرين وأصبحوا قدوة للملايين من الشباب في المنظمة. الفيلم رحلة إلى ذكريات الجناة. يقدم نظرة ثاقبة الى أذهان القتلة وطريقة تفكيرهم، دراسة سيكولوجية للإنسان سواء كان قاتلاً أو مجنياً عليه، فبعض أولاد القتلى وأحفادهم شاركوا في التمثيل ولم يفكروا يوماً بالانتقام. يقدم الفيلم رؤية كابوسية لثقافة الإفلات من العقاب، حيث يمكن للقتلى أن يمزحوا ويضحكوا حول جرائمهم في برامج متلفزة، ويحتفلوا بالقتل بسهولة بالغة. الأغرب والأكثر مدعاة للدهشة: كيف لعملية صناعة فيلم أن تصبح رحلة عاطفية غير متوقعة لأنور، من الغطرسة إلى الندم، حين واجه الآثار الكاملة لما فعله للمرة الأولى في حياته. وبما أن ضمير أنور الهش مُهدّد بالضغط الاجتماعي كي يبقى البطل الذي هو عليه بالنسبة إلى الكثيرين، يعرض الشريط الوثائقي نزاعاً مثيراً بين الخيال الإجرامي والكارثة الأخلاقية الحقيقية الناتجة عن ارتكاب المجازر.

In the Name of My Father

◆ في «باسم أبي» (1993) يلقى القبض على جيري بتهمة الإرهاب التي ستؤدي إلى عقوبة بالسجن مدى الحياة لجريمة لم يرتكبها. والده الذي يسافر إلى إنجلترا رغم إصابته بمرض السل لمساعدته في العثور على محام، سيتهم بالتواطؤ أيضاً وسيسجن مع ابنه في السجن نفسه. القصة الحقيقية واحدة من سلسلة الانتكاسات في النظام القانوني البريطاني التي هزّت المفاهيم السائدة حول قدسية العدالة البريطانية. حتى أثناء تصوير الفيلم تجدد الجدل حول القضية حين صدرت تبرئة ثلاثة ضباط شرطة متهمين بتلفيق الأدلة المستخدمة في المحاكمة. فيلم يتناول نظام العدالة البريطاني الذي أثبت أنه غير معصوم.

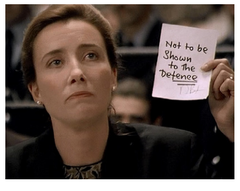

Investigation of a Citizen above Suspicion

◆ في «التحقيق مع مواطن فوق الاشتباه» (1970) لإيليو بيتري، يقتل محقق شرطة مرموق عشيقته، ليصبح هو نفسه جزءاً من التحقيق. يشرع المحقق في زرع أدلة وإزالتها من مسرح الجريمة. لكن يبدو وهو يطبق خطته في اختلاق براءته وكأنه يختبر كفاءة تطبيق القانون الإيطالي ونزاهته.

«M»

◆ يتتبع فيلم فريتز لانغ «1931» (M) قصة مجتمع صدم من القتل الوحشي للأطفال، ومدى السعي لتحقيق العدالة والقبض على القاتل. يقدم الفيلم صلة بين الجريمة والمجتمع وجنون الارتياب عندما يكون القاتل غير مرئي، وكيف يمكن أن يتسبب في تدهور الثقة وانقلاب الناس بعضهم على بعضهم. يكشف الفيلم كيف يتعامل لانغ مع العدالة من خلال تحويل المجرمين إلى أخيار، وكيف تؤدي رغبة المواطنين بالانتقام إلى محكمة فوضوية. يوازن الفيلم بين المجتمع الصالح للعدالة وبين مجتمع على حافة الهاوية مهووس بالجريمة والعقاب. يقع الفيلم في المنطقة الرمادية مع عدم وجود إجابة حقيقية للعدالة. هل إلقاء القبض على المجرم والحكم عليه بالإعدام عدالة حقاً. وإن لم تكن كذلك، فما العدالة إذن؟

242 مشتبهاً بهم في إطلاق النار ليلة رأس السنة

مطلقو النار بحسب قوى الأمن الداخلي

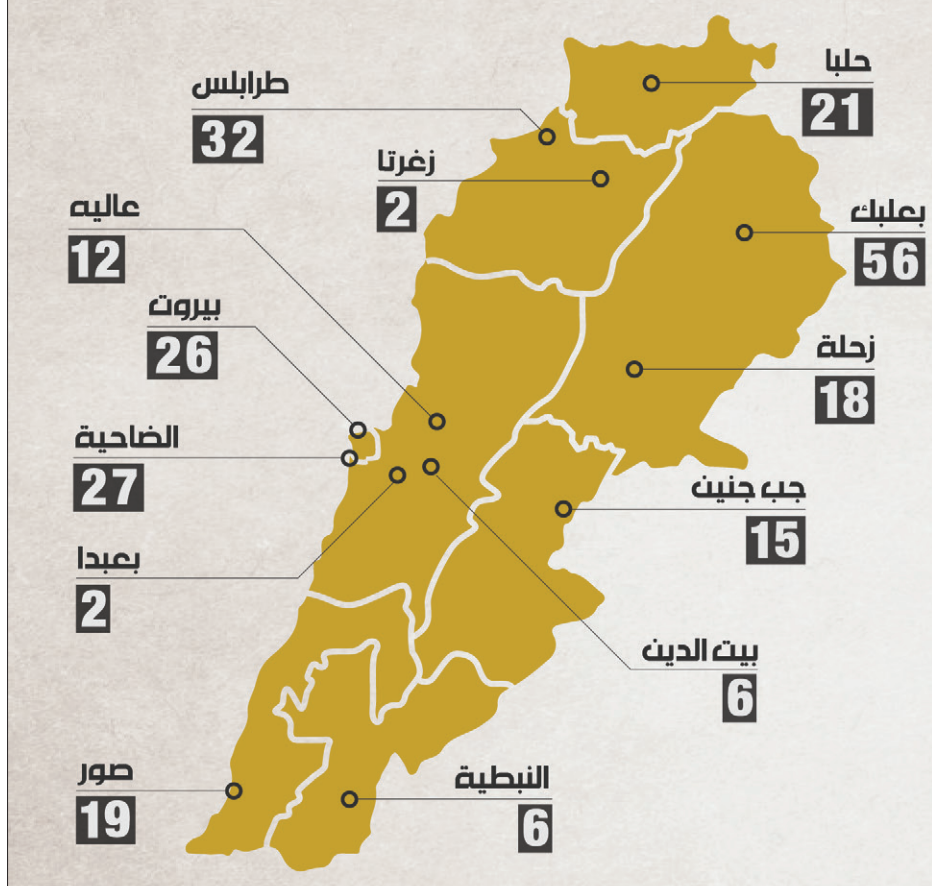

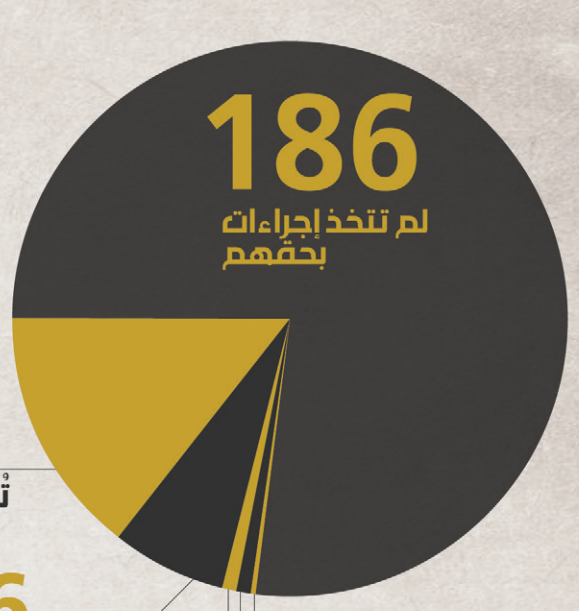

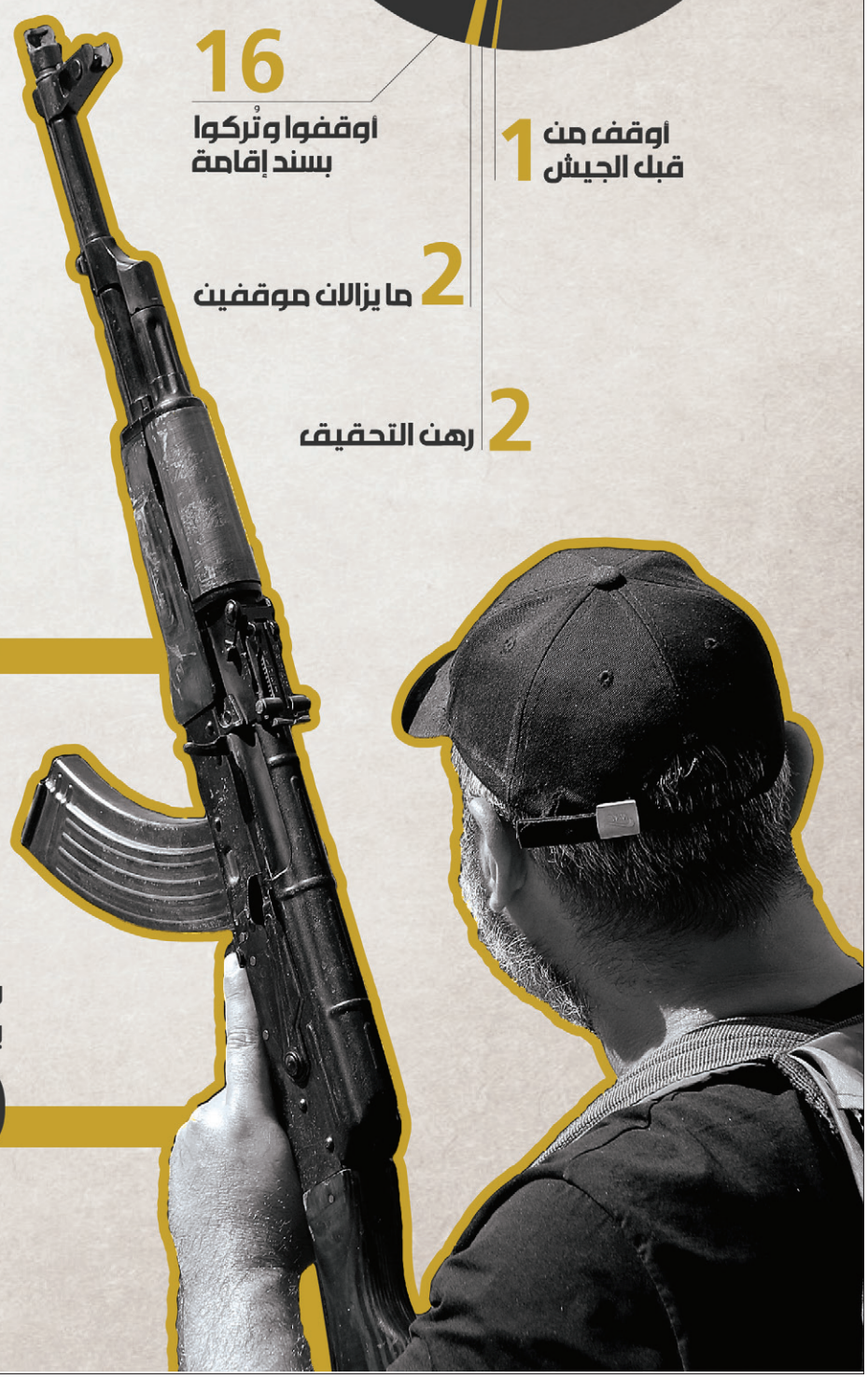

سعر طلقة الكلاشنيكوف يتراوح بين
$1- 0,6
18 ألف و 30 ألف ليرة لبنانية *

سعر وسطي لربطة الخبز (800 غرام)
11,000
ليرة لبنانية

سعر مخزن الرصاص (30 طلقة) يتراوح بين
$30 - 20
600 ألف و 900 ألف ليرة لبنانية *

الحد الأدنى للأجور
675,000
ليرة لبنانية

* سعر صرف «السوق السوداء»: $1 = 30,000 ليرة لبنانية

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة، صادق علويّة، جنان الخطيب
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان
info@alqaous.com
www.alqaous.com
alqaous al_qaous alqaous22 01 / 34 99 54 صادرة عن شركة أخبار بيروت